دفاع عن الكادحين

نضال الفقراء ضد غول الأسعار

إعداد
مصطفى البسيوني

مركز الدراسات الاشتراكية
2004

- **اسم الكتاب: دفاعًا عن الكادحين "نضال الفقراء ضد غول الأسعار**
- **بقلم: مصطفى البسيوني**
- **تصميم الغلاف:**
- **الناشر: مركز الدراسات الاشتراكية**
- **الطبعة الأولى: 2004**
- **رقم الإيداع بدار الكتب: 1250/ 2004**

-

فهرس

-

مـقــدمــة

عندما صدرت قرارات رفع الأسعار وإلغاء الدعم في يناير 1977 انتفضت الجماهير في أنحاء مصر احتجاجا على إلغاء قراراته برفع الأسعار حفاظا علي وجوده. ورغم تمكن النظام من اجتياز الأزمة عبر التراجع عن قراراته وبقمع الجماهير, إلا أن الدعم, وخاصة للسلع الأساسية, ظل خطا أحمر للنظام يحاول دائما الاقتراب منه ولكنه يخشى دائما اجتيازه. ومع استمرار سياسات التكيف الهيكلي والاندماج في الاقتصاد العالمي فقد النظام حذره وظن أن شبح يناير 1977 قد زال إلى الأبد, فتوالت السياسات التي حولت الأوضاع المعيشية إلى ما هو أسوأ مما أنتج انتفاضة يناير. وغير إن توقع مجرد هبة عفوية للجماهير ضد ارتفاع الأسعار علي غرار يناير 1977 سيعني إهمالا للعديد من الظروف والعوامل التي تغيرت, فإذ تتشابه الآن ظروف ارتفاع الأسعار والفقر والعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان من ظروف يناير 1977 , إلا أن الحلول التي كانت مطروحة ساعتها للخروج من الأزمة لم تعد متوفرة, فلقد تراجعت الهجرة لبلاد النفط التي شكلت يومها متنفسا للفقراء , كما جرى تفكيك أغلب وحدات القطاع العام أو خصخصتها, والتي كانت تعمل علي استيعاب نسبة عالية من العمال وخلق درجة من الاستقرار, هذا بالإضافة إلى إن قدرة النظام راجعت بشدة علي استخدام القضية الوطنية والصراع العربي الصهيوني لتبرير الأزمة الاقتصادية وتأجيل حلها. وعلي صعيد آخر فقد استطاع النظام في 1977 أن يتراجع بسهولة عن قرارات رفع الأسعار والتي كانت تعد أولى خطوات السياسات الاقتصادية الجديدة, أما الآن فقط قطع النظام شوطا بعيدا في هذه السياسة وتشكلت بناء عليها مصالح وعلاقات داخلية وخارجية والتراجع عنها ليس أسهل من التقدم فيها. كما أن الجماهير التي خرجت للمطالبة بالخبز في يناير 77 أيضا لم تعد هي نفسها اليوم, فتجارب ربع قرن لابد وأنها غيرت الكثير, فالمعارك التي خاضتها الجماهير ضد الخصخصة والتكيف الهيكلي وتطبيق قانون الإيجارات الزراعية ودعما للانتفاضة وللشعب العراقي قادر علي خلق وعي وموقف مختلف. هذا وبالرغم من إنه من السهل القول أن الظروف المتوفرة في 2004 تختلف عن تلك التي توفرت في 1977, وأن ردود أفعال الجماهير وحركتها سوف تحمل الجديد ولكن من الصعب تحديد هذا الجديد.

ومع ذلك فإننا نطمح, عبر هذا الكراس ان نتعرف أكثر علي الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها غالبية السكان, وأن نحاول البحث عن الأسباب التي تخلق هذه الأوضاع, وأن نلقي الضوء كذلك علي خبرات الجماهير في العالم في مواجهة الفقر والجوع, وأن نكتشف إمكانيات الحركة واحتياجاتها في مصر. وكلنا أمل أن يساعد هذا الكراس كافة المناضلين في القيام بدور أكثر فاعلية تجاه الأوضاع السائدة وتبقى الآمال معقودة علي حركة الكادحين والفقراء في مواجهة الاستغلال والإفقار.

-

زحف الــجـوع

طفلي الصغير يسألني ...

ألا بد أن أتعلم الحساب

أكاد أقول له ما الفائدة

ستعرف وحدك

أن قطعتين من الخبز

أفضل من قطعة واحدة

بــرتــولــد بــريـخت

-

الأرقام لا تخبرنا بالحقيقة كاملة عن أثر الغلاء الفاحش على حياة الكادحين والفقراء، فالأرقام مجرد أرقام قد يمر عليها البعض دون أن يدرك مدى البؤس والشقاء الذى يختفى خلفها. الحقيقة تراها مباشرة عندما تنظر إلى طوابير الخبز التى تصطف منذ الفجر أمام مخابز الرغيف المدعوم، نرى حقيقة البؤس عندما نشاهد الأطفال فى المناطق الفقيرة يعانون من قصر القامة وسوء التغذية، نراها عندما نلاحظ قطع خطوط التليفون والكهرباء عن المنازل التى لم تتمكن من سداد الفواتير، الحقيقة نعرفها بكل قسوتها عندما نرى أب أو شاب فى قبيل العمر يقدمان على الانتحار فى فراراً من الفقر. هل هى الحقائق التى لا تقولها أرقام الغلاء والدخل والفقر فى مصر، ولكننا نراها بكل وضوح وفى كل خطوة. ولكننا بالرغم من ذلك فى حاجة لبعض الأرقام والبيانات لمعرفة أبعاد ما يحدث وحجم المعاناة التى يعيشها الفقراء. فى يونيو 2000 كانت أسعار الجملة للمواد الغذائية ارتفعت إلى 503.6% بالنسبة لأسعار 1986 / 1987 أى أكثر من خمسة أضعاف وكانت أسعار الملابس الجاهزة وصلت إلى 410% أى أكثر من أربعة أضعاف بالنسبة لنفس العام، أما أسعار الوقود فكانت 679.2% أى أقل قليلاً من سبعة أضعاف (1) بالنسبة لأسعار الجملة والتى يترتب على زيادتها زيادة أكبر فى أسعار المستهلك. هذا التضاعف فى الأسعار فى هذه الفترة من شأنه العصف بمستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان فى ظل أوضاع الفقر والأجور التى ستتعرض لها لاحقاً. ولكن قفزات الأسعار لم تتوقف وموجات الغلاء واشتعال الأسعار أصبحت أكثر تسارعاً فى السنوات التالية. ففى أكتوبر 2003 شهدت أغلب السلع قفزة كبيرة، فأسعار الدواجن واللحوم البيضاء إرتفعت بنسبة 40% إذ أرتفع سعر كيلو الدواجن من 5.50 جنيه إلى 7.5 جنيه، وارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بنسبة ما بين 10% و20%، وارتفعت أسعار البقول بنسبة تصل إلى 18%، وإرتفعت أسعار أغلب السلع الأساسية وخاصة الأغذية بنسبة تصل إلى 40%، (2) وكانت تكلفة احتياجات أسرة مصرية مكونة من خمسة أفراد فى الحدود الدنيا تساوى 1690 جنيه شهرياً (3) وهو ما يعنى أن أغلب الأسر ستكون عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية من غذاء وسكن وملابس وعلاج وخدمات وتعليم حى فى الحدود الدنيا.

ولكن صعود الأسعار لم يتوقف، فلقد شهد عام 2004 موجة غلاء جديدة وأشد قوة. ففى عام 2004 كانت الزيادة فى أسعار السلع الغذائية خاصة وصلت إلى 25 : 45% على دفعات، فارتفع سعر زيت الطعام من 2.75 جنيه إلى 4 جنيه، وارتفع سعر الشاى من 65 قرش إلى 1 جنيه، وارتفع سعر العدس من 3.50 جنيه إلى 5.20 جنيه، والفاصوليا من 2.50 إلى 4.20 (4)، كما تفاقمت أزمة رغيف الخبز فعلى الرغم من تصريحات الحكومة المتتالية بالتدخل لحل الأزمة إذ ازدادت الطوابير أمام المخابز إبتداء من أذان الفجر وحتى المساء مع تدهور فى حالة الرغيف ونقص وزنه، كما ارتفعت أسعار الخبز الغير مدعوم بأنواعه من 15 : 25 قرش، ومن 5 : 15 قرش مع إنقاص وزنه أيضاً (5) وارتفعت أسعار الأسماك إرتفاعاً كبيراً فوصل كيلو البلطى إلى 12 جنيه من 7 جنيه بزيادة أكثر من 65% (6) كذلك فقد ارتفعت قيمة فواتير الكهرباء والغاز والتليفون إرتفاعاً ملحوظاً كذلك رسوم النظافة التى أثارت غضباً واسعاً بين الجماهير، العلاج والأدوية لم تنجو أيضاً من الغلاء الفاحش، فتكلفة جراحات القلب زادت بنسبة 100% وإرتفعت تكلفة علاج السكر والضغط والقلب والفشل الكلوى بنسبة تزيد على 45% (7).

كما أرتفع سعر دواء التهاب الكبد الوبائي(الحبة الصفراء) من 8 جنيه للعلبة الي 12 جنيه للعلبة في حين أن سعر إستيراد هذا الدواء أقل من نصف دولار للعلبة (8) من المعروف أن نسبة الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي في مصر عالية خاصة بين الفقراء.

والحقيقة أن مؤشرات الأسعار المنشورة فى الجرائد أو تقارير الغرفة التجارية أو مؤشرات أسواق الجملة لا تعكس بالضرورة الأسعار الحقيقية التى تكون عادة أكثر ارتفاعا خاصة أسعار الخضر والفاكهة فمثلاً عندما كان سعر الخيار فى سوق العبور 150 قرش للكيلو كحد أقصى كان سعره فى الأسواق الشعبية 350 قرش والكوسة كانت بـ 160 قرش بحد أقصى فى سوق العبور وكانت تباع بـ 4 جنيه للكيلو والطماطم بـ 55 قرش فى سوق العبور وبـ 2 جنيه فى الأسواق الشعبية ونفس النسب تقريباً لباقى

الخضروات والفاكهة. (8) هذه مجرد إطلالة سريعة على قطار الأسعار الذى يسحق الفقراء والكادحين والحقيقة أن حتى هذه الأرقام قد تكون متواضعة إذا أخذنا فى الاعتبار إختلافات الأسعار من يوم إلى يوم ومن منطقة إلى منطقة. ولكن هذه المؤشرات لا يظهر أثرها الحقيقي على حياة الفقراء إلا إذا تعرضنا لأوضاع الأجور والدخل والتى من المفترض أن يلى على الأقل الاحتياجات الأساسية.

تشير إحدى الدراسات إلى تطور الأجر النقدى من عام 1987 إلى 1996 كما يلى 38 جنيه أسبوعياً عام 1984، 55 جنيه 1990، 59 جنيه عام 1991، 82 جنيه عام 1994، 99 جنيه عام 1996 وهذه طبعاً قمية متوسطة، وترصد نفس الدراسة تطور الأجر الحقيقى أى القيمة الفعلية للأجر بالنسبة لقيمة الأجر عام 1986 كما يلى 35%، 31%، 28%، 26%، 27%، 27% بنفس ترتيب السنوات (9) معنى ذلك أن متوسط الأجر عام 1996 كان يساوى 27% أى أكثر قليلاً من ربع متوسط الأجر عام 1986 هذا الانخفاض الشديد فى الأجر الحقيقى يعكس هوى تأثير إرتفاع الأسعار وإرتفاع نسبة التضخم على قدرة أصحاب الأجور على تلبية احتياجاتهم الأساسية بأجور فقدت أكثر من ثلثى قيمتها رغم زيادتها إسمياً وبشكل عام فإن مستوى الأجور فى مصر يعتبر من أدنى مستويات الأجور فى العالم فعلى الرغم من أن متوسط ساعات العمل أسبوعياً فى مصر أكبر متوسط ساعات عمل فى العالم على الإطلاق ويبلغ 58 ساعة أسبوعياً (10) إلا أن الحد الأدنى للأجور يعد من المستويات المتدنية إذ وصل إلى 415 دولار سنوياً عام 1995 : 1999 بينما يصل فى الجزائر إلى 1340 دولار سنوياً وفى المغرب 1672 دولار سنوياً وفى تونس 1525 دولار سنوياً وفى السنغال 848 دولار سنوياً (11) ويعد القطاع الخاص الذى يعمل وفقاً لقانونه 12.7 مليون عامل (12) نموذجاً لتدنى الأجور وزيادة ساعات العمل، ففى عام 1996 كان إجمالى الأجور السنوية التى يتقاضاها 201655 عامل فى المدن الجديدة هى 628.8 مليون جنيه أى بمتوسط أقل 260 جنيه شهرياً للعامل وكانت قيمة الإنتاج سنوياً 18.8569 مليار جنيه (13) وبمعدلات الزيادة السنوية فإن هذا الأجر بالكاد سيصل إلى حوالى 430 شهرياً عام 2004، وترصد دراسة للأجور (14) أن متوسط الأجر فى القطاع العام عام 1996 كان 103 جنيه أسبوعياً أى حوالى 412 جنيه شهرياً وفى القطاع الخاص 91 جنيه أسبوعياً أى 364 شهرياً وبمعدلات الزيادة السنوية سنجد أن المتوسط العام للأجور عام 2004 يتراوح بين 500، 650 جنيه. إن هذا المستوى من الأجور يعكس حجم المعانات الناتجة عن إرتفاع الأسعار، إذا أضفنا إلى ذلك نسبة البطالة التى لا تتمتع بأى دخل أو إعانة بطالة والتى تصل نسبتها فى بعض الإحصائيات إلى 29% من قوة العمل بواقع 7.3 مليون عاطل (15) فإن الصورة ستصبح أكثر كآبة. وإذا نظرناً إلى توزيع الدخل على الأسر المصرية سنكشف عمق الأزمة، 403 ألف أسرة تعيش على دخل أقل من 250 جنيه شهرياً، وهى 2.9% من السكان و 2.7 مليون أسرة أى 20.2% من السكان تعيش على 500 جنيه شهرياً، 7 ملايين أسرة بنسبة 49.8% من السكان تعيش على دخل يتراوح بين 500 و1000 جنيه شهرياً (16) معنى ذلك أن حوالى 70% من السكان لا تكفيهم دخولهم لتلبية الحاجات الأساسية فى ظل الأسعار الحالية. فإذا كانت تكلفة الاحتياجات الأساسية فى حدها الأدنى لأسرة مكونة من خمسة أفراد تساوى 1690 شهرياً بأسعار 2003 وإذا أضفنا متوسط زيادة فى الأسعار بنسبة 25% فى عام 2004 فإن التكلفة سترتفع لأكثر من 2000 جنيه شهرياً، هذه الحسابات وإن كانت متواضعة للغاية إلا أنها تفاجئنا بحقيقة مؤلمة، وهى أن حوالى 50% من السكان والذين يعيشون فى أسر يتراوح دخلها من 500 : 1000 جنيه شهرياً لن يكفيهم دخلهم لأكثر من أسبوعين وأن 20.2% من السكان والذين يعيشون فى أسر دخلها 500 جنيه شهرياً سيعانون من الجوع فى نهاية الأسبوع الأول من الشهر أما الذين يعيشون على أقل من 250 جنيه شهرياً فلن يكفوا عن الشعور بالجوع طوال الشهر. هذه الحقائق المريرة التى تعبر عنها معدلات الزيادة فى الأسعار وتدهور الأجور والدخل الحقيقى تنعكس بقوة فى مؤشرات الاستهلاك التى تبين مدى الفقر والبؤس الذى تعيش فيه غالبية السكان ففى عام 2003 كان إنفاق الفرد على الملبس 386.9 جنيه طوال العام (17) هذا المبلغ لا يكفى لشراء حذاء واحد من أرخص الأنواع أو بنطلون وبالكاد سيكفى لاستهلاك جوارب طوال العام. وفى عيد الأضحى 2004 كان إجمالى الإنفاق على استهلاك اللحوم خلال العيد 308.21 مليون جنيه (18) أى أقل من 5 جنيه وهو ما يسوى حوالى 200 جنيه للفرد طوال عيد الأضحى أما معدل استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء طوال

العام فقد إنخفض من 18.9 كجم عام 2002 إلى 8.8 كجم عام 2003 (19) وهو ما يساوى حوالى 735 جم شهرياً أى 184 جم أسبوعياً، أما استهلاك الفرد عن الأسماك فإنه يساوى 11 كجم سنوياً (20) أى أقل من كيلو جرام شهرياً هذا فى بلد تغطى البحار حوالى 50% من حدوده ويتمتع بمصايد داخلية من بحيرات ونهر النيل غنية بالثروة السمكية. والجدير بالذكر أن كيلو السمك البلطى كان يباع حتى منتصف الثمانينات فى مجمعات النيل للأسماك بسعر 25 قرش. أما القمح بكل ما يعنيه على مائدة الفقراء فإن معدل استهلاك الفرد منه سنوياً 180 كيلو ولكن الاستهلاك الحقيقى منه بعد خصم الفاقد يتراوح من 130 : 150 كجم سنوياً أى أقل من 450 جم يومياً أى ثلاثة لأربعة أرغفة فى اليوم بالوزن الرسمى للرغيف وإذ تعتبر الكومة هذا المعدل مرتفع بالنسبة لمعدلات الاستهلاك العالمية إلا أننا نراه منخفضاً جداً إذا وضعنا فى الاعتبار إنخفاض الاستهلاك من اللحوم بأنواعها والخضروات والبقول والفاكهة. ولكن نجد الإشارة أيضاً أن حتى هذه المؤشرات الفقيرة جداً فى الاستهلاك لا تعبر بالكامل عن مدى المعاناة التى يعيشها الفقراء، فهذه المؤشرات تمثل متوسط الاستهلاك الذى يتزايد لأضعاف هذه النسب بين الطبقات الغنية والتى تستطيع أن تنفق بوفرة على الاستهلاك من الغذاء والملبس والترفيه، وينخفض إلى أقل من ذلك كثيراً للطبقات الفقيرة التى يتلاشى دخلها خلال النصف الأول من الشهر. وبالنسبة لـ 7 مليون يعانون منم البطالة فإننا نجد صعوبة فى توقع معدلات استهلاكهم.

لقد تركز حديثنا على السلع الغذائية سواء فى إرتفاع الأسعار أو الإستهلاك. وستصبح الصورة أسوأ كثير إذا ما تطرقنا للتعليم مع ارتفاع نفقات التعليم المختلفة من أدوات مدرسية إلى مصروفات إلى زى مدرسى وكتب خارجية فضلاً عن مجموعات التقوية والدروس الخصوصية – الإجباري – كذلك إذا نظرنا إلى المواصلات التى ارتفعت أيضاً أسعارها سواء الخاصة، التاكسى والسرفيس أو العامة مثل الأتوبيسات بعد إختفاء أغلب الخطوط فئة الـ 25 قرش وظهور الأتوبيس المكيف، ورفع ثمن تذكرة مترو الأنفاق مع استمرار تدهور الخدمة والزحام الخانق، ناهيك عن أسعار السلع المعمرة والأثاث، والأجهزة الكهربائية، ولا يمكن طبعاً تجاهل أسعار المساكن والإيجارات – باختصار أصبحت حياة الفقراء عبارة عن معاناة متصلة لتدبير شئون الحياة وتوفير الحد الأدنى الضرورى عن الاحتياجات الأساسية دون جدوى. إن نظرة سريعة على الإحصاءات الخاصة بالفقر فى مصر توضح حجم هذه المعاناة. تشير إحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى إرتفاع نسبة الفقراء فى الحضر من 39.01% عام 90 / 1991 إلى 44.95% عام 95 / 1996، كما ازدادت حدة الفقر من 4.04% إلى 4.96% فى نفس الفترة وازدادت فجوة الفقر من 10.80% إلى 12.98% فى نفس الفترة هذا فى الحضر أما فى الريف وفى نفس الفترة فقد إرتفعت نسبة الفقراء من 39.21% إلى 50.21% وزادت فجوة الفقر من 7.67% إلى 12.54% وزادت حدة الفقر 2.42% إلى 4.18% (21) كما ترتفع نسبة الفقراء بشدة فى بعض المحافظات لتصل إلى 78.98% فى أسيوط، 62.02 فى بنى سويف، 88.71% فى سوهاج و68.42% فى قنا (22) بنيما يشير تقرير البنك الولى 2001 إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى والذى يساوى دولارين يومياً يصل إلى 52.7% وتصل فجوة الفقر عند هذا الحد إلى 11.4% هذا عن مسح عام 95 / 1996 (23) هذا بسعر صرف الدولار عام 1993 أى أقل من نصف قيمته الحالية. هذه الإحصائيات ترجع إلى عام 95 / 1996، لاشك أنه مع موجات تزايد الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقى فإن عدد الفقراء قد تزايد على نحو مخيف، وأن أحوالهم المعيشية قد تدهورت أكثر، لكن حتى هذه الأرقام تبدو كارثة، فبلد يقترب عدد سكانه من 70 مليون يعانى حوالى نصفهم من الفقر هذا حسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. ومع هذا الاشتعال فى الأسعار يبقى السؤال هو كيف سيعيش أكثر من نصف السكان. وللأسف فالإجابة المنطقية الوحيدة بعد قراءة هذه الأرقام هى أن أكثر من نصف السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر سيجوعون وأن قطاعات جديدة ستنضم إليهم مع هذا الارتفاع المستمر فى الأسعار. لقد عرضنا بعض البيانات والإحصائيات عن ارتفاع الأسعار وأوضاع الأجور ومعدلات الاستهلاك وحجم الفقر فى مصر، إنها مجرد أرقام تتداولها التقارير ومراكز البحوث والخبراء، ولكن لحجم المرارة التى تختفى وراء هذه الأرقام. إنها المرارة التى يشعر بها عشرات الملايين من الفقراء الذين يعجزون عن توفير حياة كريمة فى ظل هذا الغلاء، المرارة والقهر التى يشعر بها عامل يعمل لمدة 58 ساعة فى الأسبوع ويضيف من عمله ما قيمة 4113 دولار سنوياً إلى رأس المال (24) ولا يستطيع توفير ثمن حذاء أو بنطلون متوسط الثمن على مدى العام الإضطهاد الذى

ستشعر به أسرة يقطع عنها التيار الكهربائى لأنها دخلها نفذ قبل أن تسدد فاتورة الكهرباء. المهانة والإذلال التى يشعر بها كل من قف ساعتين فى طابور الخبز لأنه لا يستطيع شراء الخبز الفاخر، الانتهاك الذى ستشعر بع عاملة أو طالبة أو موظفة، أو عامل أو طالب أو موظفاً فى زحام المواصلات لأنهم يعجزون عن دفع تذكرة الأتوبيس المكيف أو أجرة التاكسى، حتى الأرقام المجردة تكاد تنطق بكل هذا. وتصور الحياة اليومية للفقراء والكادحين ككابوس لا يمكن الإفاقة منه، معاناة دائمة، قهر وإنتهاك لأبسط مبادئ الحقوق الإنسانية، إهانة للكرامة وسحق للمشاعر الإنسانية هذا ما تعبر عنه هذه الأرقام وهذا ما سيشعر به كل إنسان لا يوفر له العمل الكادح حتى غذاء أسرته. هذا ما يدفع أب فقير إلى الانتحار فراراً من فقره وعجزه عن تلبية احتياجات صغاره. ولكن تلك المعاناة مثلما تكون قادرة على خلق هذا الشعور بالمرارة والقهر، فإنها أيضاً قادرة على خلق الشعور بالغضب والرفض، كما توقع للانتحار فإنها أيضاً تدفع للمقاومة والنضال. إن السؤال البسيط الذى نقراه بكل وضوح على وجوه الكادحين والفقراء فى كل مكان هو لماذا نجوع؟ أجل، إذا كنا نعمل هذه الساعات الطويلة وننتج كل هذا الإنتاج فى الريف والمدن فكيف لا نستطيع أن نوفر احتياجاتنا البسيطة. هذا السؤال البسيط هو الذى يخلق بدلاً من الشعور بالمرارة واليأس الشعور بالرقص والرغبة فى المقاومة والنضال. ومحاولتنا الإجابة على هذا السؤال هى خطوة على هذا الطريق بعد الرقص والمقاومة، خطوة على طريق توحيد جماهير الكادحين والفقراء فى مواجهة غول الغلاء والفقر والجوع. لذا فإننا فى مواجهة كل ما عرضناه نتسائل مع كل الفقراء والكادحين هذا السؤال المشروع .. لماذا نجوع؟

-

لـمـا ذ ا نـجـوع

من يفترس الحمل الجائع

غير الذئب الشبعان

أمـل دنـقـل

-

يفترض هذا السؤال أن الوضع الطبيعى أن يجد الناس إحتياجاتهم الأساسية بيسر خاصة عندما يصل متوسط ساعات العمل إلى 58 ساعة أسبوعياً. أما أن يضطر الإنسان للوقوف فى طابور لأكثر من ساعة للحصول على الخبز، أو يضطر للوقوف عدة سنوات فى طابور البطالة فى انتظار الحصول على فرصة عمل لا توفر حتى دخل يكفى الاحتياجات الأساسية، فهذا لاشك أمر غير طبيعى ولابد أن أسباباً قوية تخلق هذا الوضع. فما هى هذه الأسباب؟

تدعى الدولة أو تفتعل أن الأسباب الحقيقية لارتفاع الأسعار هى: النمو السكانى الذى يلتهم كل زيادة فى التنمية ويرفع معدلات الاستهلاك، إرتفاع الأسعار العالمية وهو ما يرتفع أسعار السلع المستوردة ويؤثر على الأسعار المحلية، ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه والذى يرفع أيضاً قيمة الواردات. الشئ الوحيد الإيجابى فى هذا الخطاب الحكومى هو أن الدولة تعترف بوجود الأزمة ولا تنكرها كالعادة.

ولأول وهلة تبدو هذه الأسباب جديرة بالنقاش وإن كانت تحتاج للكثير من سعة الأفق والصبر وهذا ما سنحاوله. ولنبدأ بالزيارة السكانية. إن أسوأ ما يمكن القيام به هو إتهام الفقراء أنفسهم بأنهم السبب فى الفقر لتضليل الرأى العام وإخفاء الأسباب الحقيقية للغلاء والفقر، فهل حقاً تسبب الفقراء لأنهم ينجبون كثيراً. تحدث الأزمة نتيجة الزيادة السكانية عندما تكون معدلات النمو السكانى أكثر من معدلات نمو الإنتاج والموارد، فتحدث حالة من الندرة وترتفع الأسعار ويزداد الفقر كما نرى الآن هل هذا ما يحدثه لنقرأ بعض البيانات لنعرف حقيقة ما حدث.

ارتفع عدد السكان من 54.5 مليون نسمة عام 1992/91 إلى 66 مليون نسمة عام 2002/2001 (25) أى أن الزيادة السكانية بلغت أكثر قليلاً من 20% تقريباً على مدى عشر سنوات وبمعدل متوسط 2.1% سنوياً فكم زاد الإنتاج والموارد. فى هذه الفترة إرتفعت قيمة الإنتاج الزراعى من 30.1 مليار جنيه إلى 82.6 مليار جنيه، أى أكثر من 270% (26) وإرتفعت الأرقام القياسية لإنتاج الأغذية من بداية التسعينات إلى عام 2000 بنسبة 56.5% (27) وارتفع إنتاج القمح مثلاً من 4.266 مليون طن إلى 6.533 مليون طن أى أكثر من 50% فى الفترى من 90 : 1999 (28).

إذن فعلى الأقل تجاوز الإنتاج الغذائى الزيادة السكانية بكثير. وماذا عن الإنتاج الصناعى؟

إرتفعت قيمة الإنتاج الصناعى من 60.2 مليار جنيه عام 1992/91 إلى 196.7 مليار دنيه عام 2002، 2003 أى اكثر من 300%، كما إرتفعت قيمة الصادرات الصناعية من 1.4 مليار دولار إلى 19 مليار دولار فى نفس الفترة، وإرتفعت الطاقة الإنتاجية المتاحة من حديد التسليح من 2014 ألف طن إلى 5594 ألف طن أى أكثر من الضعف. (29) لماذا إذن تتضاعف أسعار حديد التسليح. كذلك فقد إزداد عدد المشتغلين من 13.7 مليون إلى 18 مليون أى أضيف 4.3 مليون مشتغل ومنتج بزيادة أكثر من 30%، (30) كذلك فقد إنخفضت التكلفة الإجمالية لكل عامل فى الصناعة من 2210 دولار فى الفترة 80 : 1984 إلى 1863 فى الفترة 95 : 1999 وفى الفترة نفسها إرتفعت صافى القيمة المضافة عن كل عامل فى الصناعة التحويلية من 1481 دولار إلى 4113 دولار أى حوالى ثلاثة أضعاف. (31) يبدو إذن أن الزيادة السكانية بريئة من رفع الأسعار وإفقار الملايين وتجويعهم وفقاً للأرقام كانت نسبة الزيادة فى الموارد والإنتاج أضعاف الزيادة السكانية فضلاً عن أن معدلات نمو السكان آخذة فى التراجع فى السنوات الأخيرة.

أما عن الأسعار العالمية والدولار فإن اللافت للانتباه أن ارتفاع الأسعار لم يقتصر على السلع المستوردة أو التى تحتوى على مكون أجنبى لكن ترتفع بموجب إرتفاع سعرها عالمياً أو لارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه، ولكن الأسعار كما عرضنا سابقاً إرتفعت بنسب كبيرة بالنسبة للسلع المحلية كالدواجن والخضار والفاكهة. ولكن السؤال الذى نود طرحه هو لماذا تتحدث الدولة دائماً

عن إرتفاع جميع الأسعار عالمياً وتتجاهل الحديث عن سعر قوة العمل عالمياً أى الأجر، لقد عرضنا سابقاً الفارق بين الحد الأدنى للأجور فى مصر وبعض الدول العربية والنامية والفارق بالتأكيد سيكون رهيباً إذا ما قارناه مع الدول المتقدمة فكما ذكرنا صل الحد الأدنى للأجور فى مصر 415 دولار سنوياً عام 95 : 1999، وكان فى أستراليا 15124 دولار وكندا 30625 دولار وفى السويد 27098 (32) دولار لماذا يتأثر دائماً رغيف الخبز بالأسعار العالمية ولا يرتفع الأجر أبداً مع الأجور العالمية علماً بأنه كما ذكرنا أن ساعات العمل فى مصر هى الأطول على الإطلاق (33). وبينما صدر قرار بتثبيت سعر صرف الدولار لمستوردى السلع الأساسية للحد من إرتفاع قيمة الواردات فإن ذلك لم يوقف إرتفاع الأسعار.

ولدينا مثل جيد على طبيعة تأثير الأسعار المحلية بتكلفة الاستيراد الكلية سواء من جانب السعر العالمى أو سعر الدولار أو الجمارك، وهو مثال الشاى فالملاحظ أن أسعار الشاى قد إنخفضت على مستوى العالم ومع ذلك إرتفع سعر الشاى للمستهلك فى مصر بنسبة تصل إلى 45% كما أوردنا، على الرغم من أن مستوردى الشاى استطاعوا توفير من 100 : 200 مليون جنيه من قيمة أستيراد الشاى من كينيا بعد عقد إتفاقية الكوميسا وإعفاء الشاى الكينى من الجمارك، وهو ما أضاع على خزينة الدولة من 400 : 500 مليون دولار قيمة هذه الجمارك، كما يقوم معبؤوا الشاى بعمل توليفة من الشاى الكينى والشاى الهندى الرخيص لتخفيض التكلفة. وفى حين تبلغ تكلفة استيراد الشاى مليار جنيه إلا أن تكلفة الاستهلاك تتجاوز 2 مليار جنيه. الحقيقة أن سيطرة خمسة مستوردين كبار على تجارة الشاى وفرضهم للأسعار هى التى رفعت أسعار الشاى وليست الأسعار العالمية أو تكلفة الاستيراد التى إنخفضت كلاً منها. (34) وما يكشف زيف الإدعاء بأن إرتفاع الأسعار سببه الأسعار العالمية هو أن أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 17% مقارنة بأسعار 1995، وإنخفضت أسعار العبوة بنسبة 22.4%، والزيوت بنسبة 10%، والسكر بنسبة 40%، والأسماك بنسبة 48% (35) ومع ذلك إرتفعت أسعار كل هذه السلع فى السوق المصرية.

الجدير بالذكر أن أسعار توريد الحاصلات الزراعية الرئيسية مثل القطن والقمح وقصب السكر, والتي تفرضها الدولة على الفلاحين تقل كثير عن الأسعار المستهلكين. يحدث هذا في الوقت الذي حررت فيه الدولة أسعار المستلزمات الزراعية وتركت صغار الفلاحين لأن الملكيات الكبيرة والمزارع الرأسمالية يغلب عليها زراعة محاصيل التصدير مثل الفواكه والنباتات العطرية وغيرها.

إن الضجة التى يثيرها الخطاب الرسمى حول الزيادة السكانية، والأسعار العالمية وارتفاع سعر الدولار ليست سوى محاولة لتضليل الرأى العام. لقد كان قرار تحرير سعر صرف الدولار والذى تلاه قفزات فى سعر الدولار أمام الجنيه أحد الخطوات الأساسية فى سياسة إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمى لتحقيق مصالح الرأسمالية بتحسين شروط التصدير واتفاقيات الشراكة والتبادل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، أما تكلفة الاستيراد فإن كبار المستوردون يعيدون جمعها مع أرباح طائلة من جيوب المستهلكين.

إن الدولة تحاول نفى مسؤليتها عن إرتفاع الأسعار باتهام الفقراء بكثرة الإنجاب أو بإحالتها إلى الأسعار العالمية والدولار وكان الغلاء قدر لا مفر منه، ولكن السياسات التى تتبعها الدولة منذ سنوات تقول أن هناك أسباب أكثر منطقية على غلاء والفقر. ولنتأمل بعض هذه السياسات وما تسميه لنأخذ الدعم مثلاً.

لا تكف الحكومة عن التحدث عن حجم الدعم الذى تقدمه للفقراء والذى وصل فى 2002/2001 إلى 6.15 مليار جنيه يبدو أنه رقم كبير فعلاً، ولكن هناك حقائق أخرى حول هذا الدعم، أولاً أن جزء كبير من هذا الدعم هو عبارة عن دعم غير مباشر أى دعم افتراضى وليس حقيقى ينشأ عن مقارنة أسعار البترول العالمية وسعره فى السوق المحلى رغم أن مصر ليست دولة مستوردة للبترول، ويحسب هذا الفرق كجزء من الدعم المقدم للفقراء (36). ولكن إذا نظرنا لتطور مخصصات الدعم بالنسبة

للميزانية والدخل القومى سنكتشف أمراً آخر. فقد إنخفضت نسبة الدعم من 3.2% من الناتج المحلى الإجمالى عام 1999/90 إلى 1.5% عام 2002/2001 كما إنخفضت من 8% من استخدامات الموازنة العامة 1991/90 إلى 4.8% عام 2001/2001 (37)، فى نفس الفترة إرتفع الإنفاق على الأمن والداخلية والسجون والدفاع من 10% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة عام 92/91 إلى 12.4% عام 2001/2001 وبلغت قيمة هذا الإنفاق فى 2002/2001 15.6735 مليار جنيه، وبلغ الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن والشرطة والسجون وحده 4.0707 مليار جنيه فى هذا العام (38) أكثر من أربعة مليارات جنيه أنفقتها الدولة فى عام واحد على قمع المواطنين وتدعيم السلطة وستة مليارات على إطعامهم – يبدو أننا سنعثر على الأسباب الحقيقية للجوع الفقر. هذا عما تسميه الدولة دعم الفقراء.

والحقيقة أن الدعم الذى يقدمه الفقراء لخزينة الدولة أضعاف ذلك، ولننظر إلى الضرائب فى عام 2001/2000 كانت إجمالى الإيرادات الضريبية 51.5 مليار جنيه وكان 58.8% منها ضرائب غير مباشرة – ضرائب على السلع والخدمات وجمارك – وكانت حصة ضرائب الدخل 41.2% (39) أى أن الفقراء يساهمون بأكثر من نصف الإيرادات الضريبية لخزانة الدولة والحقيقة أن الضرائب الغير مباشرة والمتحصلة من الفقراء هى الضرائب مضمونة التحصيل، عكس الضرائب على الدخل أى ضرائب الأغنياء إذ وصلت قيمة الضرائب الغير محصلة إلى 17.8 مليار جنيه (40). ولكن لابد أن حجم الإعفاء من الضرائب والجمارك يفوق هذا المبلغ كثيراً، فبالإضافة إلى سعر الشريحة الأخيرة من الضرائب 65% إلى 45% أى بنسبة 20%، فقد جرى تحديد ما يدخل فى الوعاء الضريبى من ارباح النشاط الصناعى والتصديرى بـ 8000 جنيه فقط من صافى الربح. هذا إلى جانب إعفاء المشروعات الرأسمالية من الضرائب لمدة من 5 : 10 سنوات وعادة ما تستفيد المشروعات من هه المدة ثم تقوم بتغير نشاطها للاستفادة من مدة أخرى، الملفت للنظر أن هذه الإيرادات لا تستخدم لتحسين شروط حياة الفقراء والذين يساهمون فيها بالحصة الأكبر، العكس بأنها تستخدم لتشجيع الاستثمار عبر تدعيم البنية التحتية اللازمة للرأسمالية. والحقيقة أن هذا الدعم الضخم الموجه للرأسمالية ورجال الأعمال لم يكن تأثيره إيجابياً بالمرة على الأسعار، على العكس استفادت الرأسمالية من الإعفاءات الضريبية والجمركية وإنفاق الحكومة على البنية الرأسمالية من خزينة الدولة التى يمولها الفقراء، واستفادت بشدة من خفض الأجور إلى أدنى درجة ممكنة، وساهم كل ذلك فى خفض تكلفة الإنتاج ومع ذلك، ارتفعت الأسعار وجنت الرأسمالية أرباحاً طائلة من جيوب الفقراء.

ومثالا علي الأرباح التي يجنيها المستثمرون من المستهلكين هو صناعة الالبان, ففي حين ان سعر توريد الألبان من منتجي الألبان الطازجة تحدده وزراعة الزراعة بـ 145 قرش للكيلو فإن سعره للمستهلكين يصل إلى 375 قرش للكيلو رغم أن تكلفة البسترة والتعبئة لا تزيد عن 20 قرش للكيلو أي يربح أكثر من 2 جنيه في الكيلو الواحد. كذلك لا تتعدى تكلفة تصنيع الكيلو الجبنة البيضاء أكثر من 6 جنيهات وتباع بـ 12 جنيه للكيلو (44) هذه النسب الهائلة في الأرباح هي ما يمكن ان يؤدي الي هذا الغلاء.

فمن إذن يدعم من؟ إن الإنحياز للأغنياء على حساب الفقراء وإستنزاف الكادحين تعد أسباب أكثر منطقية للفقر والجوع من تلك المبررات التى تسوقها الدولة عن الزيادة السكانية والأسعار العالمية والدولار. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً إذا نظرنا إلى عملية الخصخصة والتى تفلت فيها الدولة ملكية شركات القطاع العام إلى رجال الأعمال عبر عملية فاحت منها رائحة الفساد.

لقد كانت القيمة الدفترية للقطاع العام فى 1991 حوالى 124 مليار جنيه حسب تقدير كمال الجنزورى وزير التخطيط فى هذا الوقت، وفى 1993 قدر وكيل أول بنك الاستثمار القومى القيمة الفعلية لشركات القطاع العام بأكثر من 500 مليار جنيه، إن الفارق بين القيمة الفعلية والقيمة الدفترية لشركات القطاع العام هو حجم ما أضافه عرق وكد العمال فى القطاع العام على مدى سنوات طويلة، وكانت مفاجئة الخصخصة أنه فى 2000 كان تم بيع 135 شركة وكانت الحصيلة 14.8 مليار جنيه وكانت قيمة الشركات التى مازالت مملوكة للدولة 10 مليارات جنيه إضافة إلى 4 مليارا جنيه قيمة أسهم الدولة فى شركات تمت خصخصتها.

وبذلك أصبح إجمالى قيمة القطاع العام 28.8 مليار جنيه أى بفارق حوالى 470 مليار جنيه لصالح كبار رجال الأعمال الذين اشتروا القطاع العام. ولقد كانت قيمة البيع فى العديد من الحالات تقل حتى عن قيمة الأرض المقام عليها الشركات مثل صفقة بيبسى كولا، والمراجل البخارية، وفندق ميرديان. (42) الأمر لم يتوقف عند ذلك فبعد فتح كبار رجال الأعمال عرق وكد العمال وحقوق الفقراء وإهدار أكثر من 450 مليار جنيه لدعم المستثمرين، كان نصيب العمال فى الشركات التى بنوها هو التسريح والإضطهاد، فحتى حصيلة البيع الهزيلة إستخدمت الدولة 19.3% منها فى تسريح العمال على المعاش المبكر (43)، لكى تخفف الملاك الجدد من أعباء الأجور، وليزيد استغلال العمال الباقين فى الشركات، عبر زيادة أعباء العمل وخفض الأجر المتغير وزيادة ساعات العمل. ولكن ليس هذا كل الدعم الذى وجهته الحكومة لرجال الأعمال والأغنياء، فمثلاً فى عام 1992 كانت حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص 28.9 مليار جنيه وفى عام 2000 كانت هذه القروض إرتفعت إلى 150.4 مليار جنيه أى أن المستثمرين تلقوا فى ثمانى سنوات أكثر من 120 مليار جنيه قروض من البنوك بنسبة 66.3% من إجمالى القروض، إضافة إلى 12.5 مليار جنيه قدمها الجهاز المصرفى مساهمة مباشرة فى تأسيس مشروعات للقطاع الخاص. وقد وصلت نسبة تمويل الجهاز المصرفى للقطاع الخاص إلى 3655 من التمويل الممنوح للحكومة والقطاع العام هذا وتقدر حجم الديون المتعثرة بحوالى 23.9 مليار جنيه. (44) من الطبيعى إذن أن يعانى عشرات الملايين من الفقر والجوع إذا كانت ثروات المجتمع والتى ينتجها الفقراء تدار لصالح حفنة من المستثمرين ولكن غير الطبيعى أنه فى ظل هذه السياسات المنحازة للأغنياء لا تكف الدولة عن معايرة الفقراء بالدعم الهزيل الذى يوجه لهم والذى لا يعد وجزأ ضئيلاً مما يقدمه الفقراء للمجتمع.

الفساد أيضاً يمثل منفذاً مهماً لإهدار أموال الفقراء، ربما أكثر مما تدعوه الحكومة الأسعار العالمية ففى عام 2003 فقط كانت قيمة الأموال المستولى عليها فى 169 قضية تسهيل إستيلاء على المال العام 4.652 مليار جنيه (45) وفى قضية نواب القروض الشهيرة كان حجم المال المستولى عليه 1.25 مليار جنيه (46)، وفى تقرير عن الشفافية كانت ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات الفساد 64 (47) وهو ما يعنى معدلات إنتشار فساد مرتفعة للغاية.

ليست هذه هي كل الطرق التي تهدر به أموال الفقراء, فبعض أشكال الأنفاق الحكومي تحمل ابلغ الدلالات علي سياسية الدول. فحجم ما تم أنفاقه علي الأثاث والمعدات المكتبية في عام 2002, 2003 فقط بلغ 566 مليون و 617 ألف جنيه وفي النصف الأول من عام 2003 / 2004 كان انفاق الحكومة علي نفس البند 457 مليون و 492 ألف جنيه, أما الحملات الإعلانية فأنفقت عليها الدولة في عام 2002/ 2004 كان الاتفاق علي نفس البند 107 مليون و 285 ألف جنيه, كما أنفقت الدولة علي وسائل نقل كبار المسئولين مبالغ تصل الي 894 مليون و 667 ألف جنيه في 2002/ 2003 , و 848 مليون و 976 ألف في النصف الأول من 2003/ 2004. عرق الكادحين يتحول إذا إلى أثاث فاخر لمكاتب الدولة ومواكب سيارات فخمه لكبار المسئولين وزفات إعلانية لخداع الرأي العام, كما يتحول الي أرصدة في البنوك في الداخل والخارج وأصحاب المال الحقيقيين متهمون بالتسبب في الأزمة.

ألا تكفى كل هذه الأسباب لتفسير الفقر والجوع وارتفاع الأسعار؟ تكفى بالطبع ولكن لدينا المزيد. فلقد ساهمت الإحتكارات بشكل ملحوظ فى فرض أسعار مبالغ فيها وتحقيق أرباح خيالية، ولقد ضربنا مثال تجارة الشاى التى يحتكرها خمسة مستوردين كبار، كذلك شركة مالتى تريد التى حققت أرباح تقدر بمئات الملايين من تجارة القمح والتى يديرها رؤساء وزراء سابقين ووزراء سابقين وحالين، (48) وأيضاً حديد التسليح الذى قفز سعره نتيجة الإحتكار، ومن أبرز الأمثلة على الاحتكارات ورعاية الدولة لها وأثرها على أسعار المستهلكين مثال شركة المحمول، فلقد استطاعت الشركتات العاملتان فى خدمة المحمول احتكار السوق بمساعدة الدولة التى منعت وجود شركة منافسة لهما، وكان نتيجة ذلك أن حققت كلاً من الشركتين أرباح مليار جنيه فى عام واحد، رغم أن رأسمال كلا منهما لا يتجاوز مليار جنيه أى أن الأرباح فى عام واحد تجاوزت 100% من رأس المال وهى نسبة

ربح لا تتحقق إلا من التجارة الغير مشروعة أو الاحتكار وإستنزاف المستهلكين، المثير أن الشركتان لم تسددا أى ضرائب لتمتعمها بالإعفاء وفقاً لقانون الاستثمار، ليس ذلك فقط ولكن أيضاً إمتنعت كلا من الشركتين عن تسديد ضريبة المبيعات والتى تحصلها بالفعل من المشتركين وقيمتها للشركتين حتى 31 ديسمبر 2001، 200 مليون جنيه. (49) هذا مجرد مثال على الاحتكارات التى تعرض أهم أسباب إرتفاع الأسعار والتى تتداخل فيها السلطة والثروة والفساد بشدة لتنتج فى النهاية، الفقر والجوع وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى أرباح خيالية يجنيها كبار المستثمرين. وإذا كنا نتحدث عن الفقر فيجدر بنا الإشارة إلى التفاوت الاجتماعى والطبقية المسيطرة على المجتمع. يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2001، أن الـ 10% الأفقر من السكان فى مصر ينالون 4.4% من الدخل وأن الـ 20% الأفقر ينالون 9.8% من الدخل أما الـ 10% الأغنى فإنهم يحصلون على 25% من الدخل أى أن الـ 30% الأفقر فى المجتمع يحصلون على 14.2% من إجمالى الدخل والشريحة الأغنى 10% تحصل على ربع الدخل، وهذا العشر الأغنى يحصل على أكثر من خمس أضعاف ما يحصل عليه العشر الأفقر. (50) يرجع هذا إلى مسح 1995، والواقع الآن أكثر تفاوتاً فحم الاستثمارات الرئيسية لـ 11 عائلة رأسمالية فى مصر يبلغ 5 مليار دولار أمريكى، (51) وإذا نظرناً إلى نصيب الفرد من الدخل المحلى نجد التفاوت أكثر وضوحاً فحى المعادى والذى يضم 148.6 ألف نسمة يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى عام 2001/2000 لـ 19275.4 جنيه بينما فى مركز ومدينة دار السلام الذى يضم 313 ألف نمسة فيبلغ نصيب الفرد فيه 1753.4 جنيه فى نفس العام، (52).

هذا الظلم الاجتماعى البين هو ما يضع الفقر. هكذا تبدو الصورة أكثر وضوحاً، فبعيداً عن أوهام الزيادة السكانية والأسعار العالمية والدولار، تظهر الأسباب الحقيقية للفقر والجوع وارتفاع الأسعار، سياسة دعم للأغنياء ونهب الفقراء، الإستنزاف المنظم للكادحين، الاحتكارات، التفاوت الطبقى الكبير والظلم الاجتماعى هذه هى الأسباب.

ولكن حتى هذه الأسباب لا تكفى وحدها لتغير الفقر الذى يعانى منه أكثر من نصف السكان، فهناك سبب آخر ملازماً وضرورياً لهذه الأسباب، وهو الاستبداد السياسى. إن الظلم الاجتماعى وإضطهاد الفقراء والنهب الفساد، تحتاج للقبضة القوية، قانون الطوارئ مصادرة الحريات، خطر الإضطرابات والاحتجاجات، حجب المعلومات وتكميم الأفواه، هذه هى الإجراءات التى تحمى النهب والفساد، لذلك لا تندهش أبداً عندما تنفق الدولة عدة مليارات على السجون وأدوات القمع، والملايين يعانون من الجوع. إن قانون العمل الجديد الذى يفصل العمال وقانون الاستثمار الذى يدعم رجال الأعمال، ما كان ليصدرهما إلا برلمان تفرضه إنتخابات مزورة يمنع الناخبون خلالها من الوصول للجان الإنتخاب، وعملية الخصخصة التى نهب خلالها عرق العمال ما كانت لتتم إلا فى وجود نقابات تسيطر عليها الدولة وتضمن ولاءها ولا مانع إن كان أغلب مجالس إدارتها على المعاش، وقانون الطوارئ كان ضرورياً لحراسة الإحتكارات وحماية المستثمرين من احتجاجات الفقراء، ومنعهم من توحيد صفوفهم والدفاع عن مصالحهم الجماعية. القمع والنهب لا يفترقان، والفقر والجوع هو النتيجة.

الآن لدينا الإجابة على السؤال الذى طرحنا والذى بطرحه بالتأكيد الملايين من الفقراء: لماذا نجوع؟ ليس لأن تعداد السكان يزداد أو لأن الأسعار العالمية ترتفع أو لأن الجنيه ينخفض أمام الدولار إننا نجوع بسبب النهب والفساد التفاوت الطبقى والظلم الاجتماعى. الجوع هو الضريبة التى يدفعها الفقراء لمراكمة الثروات لدى المستثمرين، طوابير الخبز تتزايد مع تزايد الأرباح الرأسمالية، 12.5% من أطفال مصر أقل من وزنهم الطبيعى لأن الاحتكارات تجرف ثروات المجتمع وتستنزف الكادحين. معاناة الكادحين لتدير أبسط احتياجاتهم ليست قدراً ولكنها النتيجة المنطقية لسياسات النهب والاستغلال. إذن هذه هى الإجابة لماذا نجوع؟ بسبب النهب ولكن ماذا تجاة النهب؟ الإجابة بديهية نفعل ما يفعله فقراء العالم.. نناضل ضد الفقر والنهب والاستبداد.

النضال أيضاً.. ظاهرة عالمية

شبح يخيم على العالم

نحن نسميه رفيقا

روفائيل ألبرتي

-

لقد رفضنا تبرير ارتفاع الأسعار محلياً بارتفاع الأسعار العالمية، واعتبرنا ذلك مجرد محاولة لتضليل الرأى العام وإخفاء الأسباب الحقيقية والتى أوردناها. وهذا على أساس أن ارتفاع الأسعار لا يقتصر على السلع المستوردة، وأن الأجور فى مصر تنخفض كثيراً عن الأجور العالمية كما أن الأسعار المحلية لا تنخفض أبداً بانخفاض تكلفة الاستيراد بخفض الجمارك أو الأسعار.

وإذا كانت هذه الأسباب تجعلنا نرفض تبرير إرتفاع أسعار المستهلكين محلياً بالأسعار العالمية إلا أننا لا ننفى إرتفاع أسعار المستهلكين على المستوى العالمى. فالفقراء على مستوى العالم يعانون بالفعل من إرتفاع الأسعار وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولكننا لا نرى إرتفاع الأسعار على مستوى العالم كظاهرة خارقة للطبيعة كالأطباق الطائرة أو الأشباح. ولكننا نراها نتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تضرب العالم وتزيد من معاناة الفقراء. إن ما يزيد الفقر ويهدد مستويات معيشة الفقراء ويجعل ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية. هى سياسات السوق التى يجرى تعميمها فى العالم على مدى السنوات العشرين الأخيرة. لا يمكن فهم حجم الفقر فى العالم والذى وصل إلى ما يقرب من نصف سكان الأرض حيث يعيش أكثر من 3 مليار على أقل من دولارين فى اليوم ومنهم 1.3 مليار يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، لا يمكن فهم ذلك إلا بالنظر إلى حجم التركز فى الثروات فإلى جانب هذا الفقر تزيد ثروة أغنى 200 رجل فى العالم على تريليون دولار وثروة 475 ملياردير فى العالم تساوى مجموع دخل 50% من سكان الأرض، وفى العالم يعانى 840 مليون شخص من الجوع (1).

هذا ما أنتجته سياسات السوق عبر إعطاء الحرية الكاملة لرؤوس الأموال والاستثمارات وإعفاءها من أى مسؤليات اجتماعية أو قيود. مع تقديم كل أشكال الدعم الاقتصادى والسياسى والتشريعى للمستثمرين ورجال الأعمال على حساب الفقراء والكادحين. وإزالة أى حواجز أو معوقات أمام الرأسمالية. هذا هو المضمون الرئيسى لسياسات السوق التى تطبق فى مصر كما تطبق فى العالم. وهذا ما جعل إرتفاع الأسعار والفقر والجوع ظاهرة عالمية. وببساطة لأن عصابات النهب والاستغلال والفساد والاحتكارات تنتشر على نطاق عالمى وتحميها الأنظمة السياسية وآليات السوق والرأسمالية وتقوم بنهب حقوق الفقراء والكادحين على مستوى العالم، إن ظاهرة إرتفاع الأسعار والفقر فى مصر جزء من ظاهرة إرتفاع الأسعار والفقر فى العالم لآن سياسات النهب والفساد والاحتكارات فى مصر جزء من سياسات السوق التى تضرب أنحاء العالم. وكما أن فقراء مصر جزء من فقراء العالم فإن أغنياء مصر جزء من أغنياء العالم الذين استفادوا بشدة من هذه السياسات ودافعوا عنها حتى الآن. هكذا تزول أى غرابة أو غموض من ظاهرة إرتفاع الأسعار فى العالم وتتحول من كونها تبرير لرفع الأسعار على المستوى المحلى إلى إتهام للمستفيدين من هذه الظاهرة والمدافعين عنها ومن يخفون بها حقيقة الاستغلال والنهب الذى يخلق الفقر والجوع.

ولكننا عندما نرى ارتفاع الأسعار كظاهرة عاليمة، فإننا لا نراها الظاهرة العالمية الوحيدة، ففى مواجهة إرتفاع الأسعار هناك ظاهرة عالمية تبرز بقوة فى أنحاء العالم، إنها النضال ضد إرتفاع الأسعار والإفقار واضطهاد الفقراء أجل فكما أن الأغنياء وكبار الراسمالية لديهم ظواهرهم العالمية التى يتشدقون بها فى كل مناسبة فالفقراء والكادحين أيضاً ظواهرهم العالمية التى يدافعون بها عن مصالحهم وحقوقهم، أمر الانتفاضات الجماهيرية التى أطاحت بأنظمة عريقة فى الديكتاتورية وواجهت سياسات الإفقار تحولت هى الأخرى إلى ظاهرة عالمية من أندونيسيا إلى بوليفيا إنتقصت جماهير الفقراء ضد الإفقار لتطالب بحقوقها فى الحياة والحرية وفى مواجهة إرتفاع الأسعار إرتفعت رايات الإضراب العام للمطالبة برفع الأجور، وضد التشريعات المعادية للعمال والمنحازة للرأسمالية شهدت عواصم العالم الرأسمالى إضرابات ومظاهرات عارمة. هذه هى الظاهرة العالمية التى لا يتضمنها الخطاب الرسمى عند الحديث عن إرتفاع الأسعار والفقر، نضال الجماهير الكادحة ضد النهب والاستغلال – جماهير الفقراء لن تجلس فى مقعد المتفرج عند تسطوا الرأسمالية على الأقوات ومقدرات الحياة لتحولها إلى أرصدة وثروات تهيمن بها على العالم. هذه هى الحقيقة التى فرضتها حركات النضال فى العالم. لسنا هنا بصدد دراسة شاملة عن الحركة الجماهيرية فى العالم وسنكتفى بضرب بعض الأمثلة من نضال الجماهير ضد الافقار.

فى الأرجنتين وبعد تطبيق سياسات السوق وقع الاقتصاد الأرجنتينى تحت وطأة أزمة قاسية متاثراً بأزمة اقتصاديات شرق اسيا. سارعت رؤوس الأموال والمدخرات الكبرى إلى الهروب من الأرجنتين ولم تجد الحكومة طريقاً للخروج من الأزمة سوى بإلقائها على عاتق الفقراء. قامت الحكومة سلسلة من الإجراءات التتشطية، خفض الأجور، خفض العمالة، خفض الإنفاق الحكومى، خفض الضمان الاجتماعى وكان لهذه السياسة أثار كارثية على الفقراء، ووصلت نسبة الفقراء فى الأرجنتين إلى 40% من السكان ولكن هذا الهجوم على الفقراء لم يساعد فى إنفراج الأزمة، فما كان من الحكومة إلا أن تستمر فى الهجوم لتنفيذ نصائح صندوق النقد الدولى. فقدمت الحكومة سلسلة أخرى من الاعتداءات على حقوق العمال والفقراء فى مارس 2001 ولكن الجماهير تصدت لها وأجبرت الحكومة على سحبها، ولكن مؤقتاً. فلقد عاودت الحكومة الهجوم على الفقراء بإجراء تخفيضات كبيرة من الإنفاق العام فى الميزانية تضمن خفض للأجور بنسبة 13% وأكد ذلك انخفاض شديد فى قيمة العملة المحلية وإرتفاع فى عجز الموازنة والدين الخارجى. ووصلت الأزمة إلى قمتها عندما قامت الحكومة بالاستيلاء على أموال المعاشات – تدرس الحكومة المصرية إقتراح شبيه فى هذه الآونة – ووضع حد أقصى لسحب المواطنين من أرصدتهم فى البنوك، فى الواقع كانت الأرصدة الكبيرة قد جرى سحبها بالفعل والذين منعوا من سحب أموالهم هم صغار المودعين والموظفين الذى يصرفون رواتبهم من البنوك. ما كانت الجماهير فى الأرجنتين لتترك تلك الهجمات دون رد، فلقد تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية ضد سياسة الافقار والتجويع التى إنتجهتها الحكومة. وتطورت الحركة من مظاهرات طرق الأوانى والتى إستدعاها الجماهير من أزمنة الحكم العسكرى إلى حالة ثورية عارمة، قام العمال خلالها بالإضراب عن العمل واحتلال المصانع، وقام العاطلون من العمل بسد الطرق وقامت جماهير الفقراء بمهاجمة محلات ومخازن المواد الغذائية ومصادرة ما فيها. كما قامت المظاهرات الكافية باقتحام مبنى البرلمان، وعمت الصدامات مع قوات الأمن التى فشلت فى السيطرة على الوضع رغم لجوئها إلى العنف وتمكنت حركة الاحتجاجات الجماهيرية من الإطاحة بالرئيس الأرجنتين دى لاروا، ولم يكن أخر الرؤساء الذين أطاحت بهم ثورة الجماهير فى الأرجنتين.

فلقد بدأت الجماهير فى عقد اجتماعات شعبية حاشدة بعد أن قام البرلمان بتنصيب دوهالدى رئيساً مكان دى لاروا، وتشكلت لجان فى الأحياء والمدن والقرى من العمال والعاطلين والطلبة والفقرء، وقد ساهمت هذه اللجان وتلك الاجتماعات الشعبية الحاشدة فى تطوير مطالب جماهيرية تعكس أفاق الحركة وطموحاتها وتضمنت هذه المطالب، الامتناع عن سداد الديون الخارجية، وتأميم المؤسسات الخاصة تحت إدارة العمال ولجان الأحياء، وعقاب المسؤولين عن قمع الاحتياجات الجماهيرية، وتشكيل لجان أمنية على مستوى الأحياء وأعدت لمواجهة الأمن الحكومى وحماية الاجتماعات الشعبية، وتشكيل برلمان وطنى مكون من المنظمات واللجان الشعبية.

ومع هذا التطور فى الحركة والذى حمل فى طياته ملامح ثورة جماهيرية توالى سقوط الأنظمة فى أوقات قياسية حيث أصبح من المستحيل لأى نظام مصر على الدوران فى فلك الرأسمالية العالمية تلبية هذه المطالب أو حتى بعضها. ووصل بذلك الصراع إلى حدود حرجة ورغم أن الجماهير أستطاعت قطع نصف الطريق فى اتجاه الثورة إلا أن النصف الآخر كان بحاجة لوجود حزب جماهيرى ثورى يستطيع حسم الاختيار الثورى فى الوقت المناسب (2). هذه إحدى المرات التى انتقضت فيها الجماهير الغاضبة ضد الفقر والجوع والتى لم تقنعها مبررات النظام عن الأزمة الاقتصادية العالمية والأسعار العالمية. والتى أظهرت الطاقات الهائلة للحركة الجماهيرية وقدرتها على الإبداع، ومثلها فشلت أكاذيب النظام فى الأرجنتين فى خداع الجماهير فشلت أيضاً أجهزة القمع فى وقت زحف الانتفاضة الجماهيرية. وتوحد خلال الانتفاضة العاطلون مع العمال على الرغم من محاولات التفرقة بينهم كما توحدت حركة الطلبة مع جماهير الأحياء والطبقة الوطسى التى بها الأزمة والطلبة الذين إرتفعت عليهم مصروفات التعليم بعد خفض الحكومة الإنفاق على التعليم. وطورت الجماهير أشكالها التنظيمية ومطالبها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت انتفاضة الأرجنتين من أقوى تجارب الاحتجاج الماهيرى فى مواجهة الفقر ولكنها لم تكن الوحيدة.

فى بوليفيا أدت سياسات الخصخصة والتكيف الهيكل التى الرئيس جونز الوسانشيزدنو لوزادا إلى تدهور مستويات معيشة غالبية السكان، فلقد وصلت نسبة الفقر فى بوليفيا إلى 70% بعد تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولى وبرنامج الخصخصة. ولقد اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية بقوة فى مطلع عام 2003 وقامت قوات الأمن بقمعها بوحشية ما أدى إلى قتل أكثر من 20 شخص، وكانت برامج الخصخصة قد شهدت قبل ذلك احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق ففى عام 1999 تحركت الجماهير ضد خطة الدولة لخصخصة المياه وساعدت الحركة الجماهيرية فى تدعيم جبهة (تحالف القوة الاشتراكية) وكاد يفوز فى انتخابات يونيو 2002 لولا تدخل الولايات المتحدة بالتهديدات السافرة فى حال فوز تحالف اليسار، ودعمت بقوة المليونير سانشيز دولوزادا. ولكن لم يوقف ذلك حركة الجماهير بل على العكس تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية بشدة خاصة خاصة ضد خطة دولوزادا لتصدير الغاز إلى أمريكا. ومع تزايد القمع الأمنى ضد الجماهير، إنضمت قطاعات واسعة إلى الاحتجاجات فإلى جانب عمال المناجم وسائقى الشاحنات وإتحاد العمال والفلاحين، إنضم الطلبة والأساتذة وأهالى المجندين، وقطاعات من الطبقة الوسطى، وطالبت الانتفاضة الجماهيرية بوقف برامج الخصخصة وخطة تصدير الغاز، وعلى الرغم من سقوط ما بين 70 إلى 130 قتيلاً بعد فتح قوات الأمن النار على المظاهرات فى أحد الأحياء استمرت الانتفاضة الجماهيرية حتى أجبرت الرئيس دولوزارا المدعوم من الولايات المتحدة ووزير دفاعه وعدد من وزرائه إلى الاستقالة والفرار إلى الولايات المتحدة بعد أن قام مئات الآلاف باحتلال العاصمة ومحاصرة القصر الرئاسى الذى تحرسه المصفحات والمدرعات والمطاط بالبنادق وقوات الأمن والتى لم تتمكن من حمايته من غضب الجماهير (3).

هذه هى انتفاضة أخرى للفقراء والكادحين ضد سياسات الإفقار والجوع والتى تؤكد أن سياسة النهب والاستغلال لا تمر دون حساب، وأن قبضة الأمن لن تتمكن من طوفان الغضب الجماهيرى. لم يقتصر الغضب الجماهيرى على القارة الأمريكية على غرار الانتفاضات الجماهيرية ضد الفقر فى الأرجنتين وبوليفيا، وبيرووا لاكوادور وهاييتى.

ففى أندونيسيا استطاعت الجماهير الإطاحة بأكثر الأنظمة استبداداً واسقاط الديكتاتور سوهارتو الذى استمر أكثر من ثلاثين سنة فى الحكم مستخدماً سياسة القبضة الحديدية، وكانت المعاناة التى خلفتها سياسات سوهارتو الاقتصادية والأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أنتجتها آليات السوق هى المحرك الرئيسي اللجماهير إلى جانب سياسات القمع والاستبداد والاضطهاد العرقى، ورغم أن مجرد زحزحة سوهارتو من السلطة كان أمر صعب التصور إلا أن الاحتجاجات المتواصلة للطلبة على مدى أسابيع ساهمت فى هز نظام سوهارتو، وكان تدخل الحركة العمالية حاسماً عندما بدأت الاضراب والاحتجاجات العمالية بدأ معها العد التنازلى لديكتاتورية سوهارتو، ومرة أخرى حاسبت الجماهير أحد المستبدين على سياسات القمع والإفقار.

ولم تتوقف الاحتجاجات الجماهيرية على سياسة على العمال والكاحدين.

ففى كوريا الجنوبية وفى مواجهة قانون العمل الجديد الذى يهدد حقوق ومصالح الطبقة العاملة خاض عمال السيارات وبناء السفن إضراباً ضم أكثر مليون عامل ونظموا مظاهرات عارمة مطالبين بإبادة القانون إلى البرلمان وتغيير المواد التى تنقص من حقوق العمال كان هذا فى عام 1996، الملفت أن الذى قاد هذه الحركة هو اتحاد العمال الغير رسمى والذى تحظره الدولة، بينما سائد اتحاد العمال الرسمى الدولة فى موقفها.

وفى مواجهة قانون شبيه فى إيطاليا 2002 نظم العمال إضراباً عاماً ضم أكثر من 12 مليون عامل فى أنحاء إيطاليا كما نظمو مظاهرة ضمت أكثر من ثلاثة ملايين عامل مطالبين بإلغاء هذا القانون. يذكر أن الإضرابات العمالية التى خاضها فى فرنسا سانقواك حنان وعمال القطاع العام ضد خطط ألان جوبية الهجومية على العمال والفقراء فى 1995 قد أدت إلى اسقاطه فى الانتخابات التالية. وفى نيجريا عمت الإضرابات العمالية والمظاهرات الشوارع، وأقام الجماهير المتاريس والحواجز فى الشوارع لمنع

كسر الإضرابات، احتجاجاً على قرار الحكومة فى 2004 رفع أسعار الوقود بنسبة 50% ما سيؤدى إلى رفع جميع السلع، ورغم القمع الأمنى استطاع العمال تدعيم الإضراب وضم قطاعات من العمال والجماهير إليه وتاثر بشدة تصدير البترول بالإضراب (4).

وفى فبراير 2004 نظم عمال القطاع الصناعى فى إلمانيا إضراباً ضخماً شارك فيه عمال كبرى شركات السيارات والصناعة الألمانية إحتجاجاً على انخفاض الأجور ونظم العمال المضربين مظاهرات طالبوا خلالها برفع الأجور بنسبة 4%.

وفى إيطاليا قام عمال النقل والمواصلات بإضراب شل وسائل النقل، رغم عرض شركات النقل زيادة فى الأجور لم يوافق عليها العمال وطالبوا بزيادة أكبر تتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار. وكان قد سبق هذه الإضرابات التى وقعت فى نهاية عام 2003، مظاهرات ضخمة شارك فيها مئات الألاف احتجاجاً على خطط حكومة بيرلسكونى لإصلاح نظام التقاعد بما يتضمن رفع سنوات التقاعد وزيادة سنوات الخدمة التى يستحق عليها العامل المعاش. وفى انجلترا، عمت مظاهرات ضخمة للطلبة شارع العاصمة لندن فى نهاية 2003. احتجاجاً على رفع مصروفات الدراسة، وفى فبراير 2004 أدى إضراب موظفى الطيران احتجاجاً على إنخفاض الأجور وزيادة ساعات العمل إلى إرباك خطوط الطيران وإلغاء مئات الرحلات، وأضرب فى الآونة نفسها موظفوا الطيران فى فرنسا احتجاجاً على خطط خصخصة شركات الطيران الحكومية وتغير نظام التقاعد وخفض بما يضر بمصالح العمال، وتزامن مع هذا الاضراب إضراب سائقى الشاحنات الذين وضعوا الحواجز على الطرق لمواجهة الشرطة وكاسرى الإضراب.

وفى الولايات المتحدة قام 70 الف من عمال تجارة التجزئة فى الأغذية بإضراب فى أكتوبر 2003 احتجاجاً على الاستقطاع مستحقات معاش العاملين وخفض تغطية نفقات العلاج بنسبة 50%، وفى حين تدعى الشركات التى أضرب بها العمال أنها إضطراب إلى هذه الإجراءات لمواجهة الخسائر، يكشف العمال أن أرباح هذه الشركات قد إرتفعت من 5.1 مليار دولار عام 1998 إلى 9.7 مليار دولار عام 2003.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة من نضال الجماهير فى العالم ضد إرتفاع الأسعار وانخفاض الأجور والإفقار. أردنا فقط أن نبين أنه إذا كان ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية كما تدعى الدولة فإن النضال ضد إرتفاع الأسعار ومن أجل رفع الأجور ايضاً ظاهرة عالمية. وبالنظر إلى هذه النضالات فإن لدينا الكثير لنلاحظ.

أول هذه الملاحظات هى الطابع العالمى لهذا النضال، فمن شرق أسيا إلى الأمريكيتين وافريقيا واوربا، ومن الدول النامية إلى الدول المتقدمة هذا الإنتشار لحركات النضال الجماهيرى يعطى الحركة طابعها العالمى. ويبدو ذلك طبيعياً إذا وضعنا فى الاعتبار أن السياسات الاقتصادية التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار والفقر هى نفسها السياسات المطبقة فى أنحاء العالم، إنها سياسات السوق التى تقودها المؤسسات الاقتصادية العالمية وتهجم بها على مصالح الكاحدين والفقراء فى أنحاء العالم، ويجعل هذا ردود الأفعال الاحتجاجية للجماهير تتخذ طابعاً عالمياً.

من الواضح ايضاً أن الأنظمة الحاكمة فى الدول المتقدمة أكثر قدرة على استيعاب الحركة عبر آليات الديمقراطية وتقديم التنازلات للجماهير أو تأجيل خطط الهجوم على الفقراء، أما الدول النامية ولا تتمتع بآليات ديمقراطية أو قدرة اقتصادية على التنازل لاستيعاب حركة الجماهير فإنها تكون أكثر عرضة للإطاحة بها من قبل الحركة.

نلاحظ أيضاً بوضوح هذا الدور الحاسم الذى تلعبه الطبقة العاملة فى الحركة، ففى كافة الانتفاضات الجماهيرية كان تدخل الحركة العمالية إلى ساحة الصراع حاسماً، ففى أندونيسيا استمرت مظاهرات الطلاب ضد سوهارتو أسابيع فزعزع فيها حكم سوهارتو بالفعل ولكن كان تدخل الحركة العمالية بثقلها هو الحاسم فى القضاء على نظام سوهارتو. وفى الصرب استطاع نظام مليوسوفييتش الصمود أمام الحملة العسكرية لحلف الناتو دون أن ينهار، وحتى الانتخابات التى سقط فيها تحدى بعدها إرادة الجماهير ولم يغادر السلطة ولم تتمكن المظاهرات من الإطاحة به إلا بعد دعوة إتحاد العمال إلى إضراب عام إنهار على أثره نظام مليوسوفيتش. ولعبت الطبقة العاملة نفس الدور الحاسم فى الأرجنتين وبوليفيا واكوادور وبيرو، كما أن الاضرابات العمالية تتطلع بالدور الأساسى فى مواجهة سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى فى العالم.

ويبدو هذا أيضاً منطقياً إذا وضعنا فى اعتبارنا أن سياسات السوق وهجوم الرأسمالية إذ تباشر الاعتداء على حقوق ومصالح الكادحين والفقراء فى المجتمع فإن الطبقة العاملة هى أو من يتضرر من هذا الهجوم عبر، الخصخصة وخفض الأجور وزيادة ساعات العمل وخفض الضمان الاجتماعى ومن الطبيعى أن تكون سياقة فى رد فعلها على هذا الهجوم، كما أن الطبقة العاملة بما لها من ثقل فى عملية الإنتاج وقدرة تنظيمية واتساع عددى وانتشار فى المجتمع يكون تدخلها حاسماً.

ما يميز أيضاً على هذه الموجة من النضال أنها ليست موجة نضال عابرة أو قصيرة المدى، فمنذ الإطاحة بالان جوبيه وخططه الاقتصاية فى الانتخابات الفرنسية عام 1995 بعد الإضراب وحتى الإطاحة بساينشز فى بوليفيا وارستو فى هاييتى النضال الجماهيرى ضد سياسات السوق لا يتوقف ولا تلوح نهايته فى الأفق، نحن إذن أمام نضال جماهيرى طويل الأمد يعمل فى طياته ملامح تغير سياسى واجتماعى أعمق من الإصلاحات التى تتمكن الرأسمالية أن تقدمها.

الملاحظة الأخيرة التى نود الإشارة إليها، هى عدم تمكن أى من الانتفاضات الجماهيرية حتى الآن من قطع الطريق إلى الثورة العمالية إلى آخره، إذا جاز التعبير فإن الانتفاضات الجماهيرية التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة تبدو وكانها أنصاف ثورات تتوقف عند الإطاحة بالنظام ولا تقدم مشروع نظام ثورى بديل، مما يمكن الرأسمالية من العودة تدريجياً والدوران فى فلك الرأسمالية العمالية. إن الافتقاد لحزب ثورى جماهيرى فى كل التجارب التى أشرنا إليها هو ما جعل الانتفاضات الجماهيرية التى أشرنا إليها تتوقف عند عملية الهدم ولا تواصل بعدها عملية بناء النظام الثورى وخلاله حركة نضال طويلة المدى مثل التى تشهدها على مستوى العالم فإن هذا النقض قابل للاستكمال خلال عملية الصراع نفسها، وعندما يتم ذلك ويتوفر الحزب الثورى الجماهيرى فإن عملية الإطاحة بالأنظمة المستغلة العميلة ستكون الخطوة الأولى على طريق بناء الأنظمة الثورية التى تحقق المساواة والحرية. إن حركات النضال الجماهيرى للكادحين فى أنحاء العالم مليئة بالدروس والخبرات التى يحتاجها المناضلون فى أنحاء العالم، وأكثر من ذلك فإنها مليئة أيضاً بالأمل والثقة فى أن الفقر والجوع والاضطهاد ليس قدرنا وأن لدينا الكثير لنقوم به وإذا كان ارتفاع الأسعار والفقر والجوع فى مصر جزء من ظاهرة عالمية كما تصر الدولة فإن نضال الكادحين والفقراء فى مصر لابد أن يكون جزاً من نضال الكادحين والفقراء فى العالم، إذا كان ارتفاع الأسعار ظاهرتهم العالمية، فإن النضال هو ظاهرتنا العالمية.

يا كريمة لا تسامحي

قومي ولادك وصحي

يا ما ناس لازم تضحي

لأجل ساعة من الأمان

فـؤاد حداد

-

استعرضنا حتى الآن الأوضاع التي يعاني منها الكادحون والفقراء في مصر, وناقشنا الأسباب التي تبرر بها الدولة هذه الأوضاع, وعرضنا الأسباب الحقيقية للغلاء والفقر, وتوقفنا أمام بعض أمثلة النضال ضد سياسة الإفقار في العالم يبقى أمامنا سؤال هام كيف يمكن مواجهة هذه الأوضاع وبوضوح كيف نناضل ضد السياسات التي تخلق المعاناة والفقر للكادحين؟ الإجابة على هذا السؤال تبدأ بمحاولة معرفة الأرض التي نقف عليها الآن.

تعاني الحياة السياسية في مصر من سمات مزمنة, وأهم هذه السمات هي الأستبداد السياسي المتمثل في تطيق قانون الطوارئ لأكثر من عشرين سنه والسيطرة علي الأحزاب والنقابات العمالية وتقييد حق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف, وحظر الاحتجاجات الجماهيرية ومعاداتها للإضرابات والمظاهرات, الملاحقة الأمنية والحبس والتعذيب للمناضلين والسياسيين, هذا طبعا بالإضافة إلي حجب المعلومات وتزييف الحقائق والهيمنة الإعلامية للدولة. هذه الأوضاع لعبت بلاشك دورا هاما في إضعاف حركة الجماهير والحركة السياسية في مصر علي نحو واضح يبدو ذلك في غياب قدرة الحركة الجماهيرية علي تطوير آليات عملها وإمتلاكها لتنظيماتها السياسية والنقابية, وغياب أدوات التعبير الجماهيرية, والانفصال الواضح بين القوى السياسية المختلفة والجماهير, ولكن لم يمنع ذلك إندلاع العديد من الحركات الجماهيرية في أوقات مختلفة, مثل الإضرابات العمالية المطلبية في الثمانينات في المحلة وحلوان وشبرا وكفر الدوار والسكك الحديدية وغيرها, كذلك الإضرابات العمالية ضد سياسة التكيف الهيكلي مثل إضرابات المراجل البخارية والماكو وغزل كفر الدوار وغيرها, وشهد الريف المصري حركة احتجاجية عارمة للفلاحين ضد تطبيق قانون الإيجارات في الأراضي الزراعية– كما شهدت الجامعات المصرية حركات احتجاجية للطلاب أغلبها أرتبط بأحداث وقضايا وطنية وقومية مثل القضية الفلسطينية والحرب علي العراق , وبعضها ارتبط بقضايا طلابية مثل إلغاء استثناء المعوقين من التنسيق هذه التحركات الجماهيرية وغيرها تغلب عليها الطابع العفوي والمؤقت, وارتبط أغلبها بمطالب أو أحداث ولم تطور آليات للاستمرار أو التطور ولم ترتبط بأهداف بعيدة المدى, وعلى الرغم من ذلك إمتلئت هذه الحركات بالخبرات النضالية الهامة. والأهم أنها كانت تذكيرا دائما بقوة الحركة الجماهيرية وأهميتها وقدرة الجماهيرية الخلاقة علي النضال.

القوى السياية بدورها عانت في ظل هذا المناخ من العزلة – لأسباب لسنا بصدد مناقشتها الآن – عن الجماهير كما عانت من الحصار والتقييد وحرمت من القيام بالدعاية الحرة وغير المقيدة وسط جمهورها الطبيعي, كما دأبت أجهزة الدولة علي إبعاد المناضلين السياسيين عن المؤسسات التمثيلية سواء المجالس النيابية أو النقابات من خلال السيطرة علي عمليات الانتخاب والتلاعب المستمر بها. والمثير للتساؤل أن القوى السياسية الأكثر جماهيرية والأقل إنعزالية وهي الحركات الإسلامية عزفت طوال الوقت عن التفاعل مع القضايا الاجتماعية مثل قضية الأسعار أو التكيف الهيكلي أو غيرها. هذه الملامح العامة للحياة السياسية في مصر تعكس وجود أزمة ليست بالقليلة في الحركة ولكن هناك تغيرات لا يمكن لأي مراقب تجاهلها في الآونة الأخيرة فعلى مستوى الحركة الجماهيرية وعلي الرغم من تأثر الحركة العمالية في شركات القطاع العام سلبا ببرامج التكيف الهيكلي وخروج قطاعات واسعة عن العمل من صفوف الحركة سواء بتصفية الشركات أو بالمعاش المبكر, وهيمنة البيروقراطية النقابية علي الحركة إلا أن حركة الاحتجاجات العمالية العالية في السنوات الأخيرة, كما شهدت الحركة العمالية في القطاع الخاص تجارب على درجة راقية من التنظيم مثل حركة عمال النصر للكيماويات وعمال المصابيح الكهربية. كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا هاما في إتجاه ارتباط قطاعات متنوعة من الجماهير بمصالحها الجماعية ومحاولة الدفاع عنها والتعبير عن تلك المصالح بشكل جماعي مثل الفلاحين المضارين من تطبيق قانون الإيجارات الزراعية أثناء وبعد تطبيق القانون, والمتضررين من الصندوق الاجتماعي, وجامعي القمامة, والمضارين من فواتير الكهرباء والقمامة. تجد بنا الإشارة هنا إلى أننا لسنا بصدد تقديم تحليل وفي للحركة الجماهيرية والسياسية رغم أهمية ذلك ولكننا نحاول فقط إظهار الملامح العامة للوضع الجماهيري فإذا نظرنا للقوى السياسية نجد أن علينا أولا أن نقر أن القوى السياسية وخاصة اليسار لا زالت تعان يمن العزلة عن الجماهير وضعف المبادرة تجاه القضايا الاجتماعية التي تمس قطاعات واسعة من السكان تعد هذه أزمات قائلة لأي حركة سياسية خاصة عند الحديث عن النضال ضد

-

ارتفاع الأسعار والفقر. ومع ذلك فإن السنوات الماضية شهدت تطورات ذات مغزى مرت بها القوى السياسية في مصر, فلقد كانت التحالفات والعمل المشترك في مختلف القضايا إتجاها بارزا في السنوات الماضية وحتى الآن بين أغلب القوى السياسية, وهو ما يدل علي درجة أعلى من النضج والرقي السياسي, وتجاوز للكثير من أمراض الشللية والعصبوية التي سيطرت علي الحركة لفترات طويلة, وكانت تكلفتها باهظة علي مستوى أخر استطاعت الحركة علي الرغم من قانون الطوارئ والحصار السياسي والإعلامي إنتزاع حقوق غاية في الأهمية , مثل حق الدعوة للتظاهر في الميادين العامة والذي ترسخ عبر الفترة الماضية وأصبح حقا مكتسبا تمارسه الحركة السياسية في كل مناسبة, وحق تكوين فاعليات سياسية نشطة في قضايا مختلفة, تضم تحالفات القوى السياسية, وتنظم آليات للنضال في تلك القضايا نذكر منها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة, وحركة مناهضة الحرب, واللجنة القومية للدفاع عن العمال, واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية وغيرها. يجب التأكيد علي أن هذه المكاسب تم انتزاعها عبر صمود وتضحية مناضلي القوى السياسية المختلفة الذين تعرضوا للقمع والاضطهاد لتأكيد هذه المكاسب وترسيخها حتى أصبحت أمرا واقعا, كان هذا قبل أن يبدأ مسلسل الإصلاحات الشكلية التي تقوم بها الدولة تحت ضغط الإمبريالية .. ولا يمكن أيضا إغفال أنه حتى مع إنتزاع هذه المكاسب. لا زالت أغلب المظاهرات والفاعليات السياسية معزولة عن الجماهير سواء بسبب الحصار الأمني والسياسي أو بسبب ضعف مبادرة القوى السياسية تجاه الجماهير. كانت هذه نظرة عابرة على الأوضاع السياسية العامة وكما ذكرنا ليست محاولة لدراسة أوضاع الحركة بشكل وافي وإذا انطلقنا من هذه الأوضاع لمحاولة النضال ضد ارتفاع الأسعار والفقر فإن لدينا لكثير لنفعله تتمثل المعضلة الأساسية في إن النضال ضد الفقر يجب أن تقوم به الجماهير حتى يمكن أن يحقق أهدافه, وما تعاني منه حتى الآن هو أن الحركة السياسية المنظمة التي تتطلع بمواجهة قضايا الغلاء والفقر لا زالت تعاني العزلة عن الجماهير, وحركة الجماهير لا زالت تعان يمن إفتقاد التنظيم وأي آليات تطرح للنضال وبالتالي يجب ان تكون محاولة جادة لتنظيم الحركة الجماهيرية وتسليحها بالمطالب الاجتماعية وأدوات النضال. من هنا يتوجب علينا الإشارة إلي الأهمية الخاصة للحركة العمالية, فقابلية الحركة العمالية للتنظيم وقدرتها على العمل, إضافة إلي ثقلها الاجتماعي والاقتصادي تجعلها في طليعة حركة النضال من أجل القضايا الاجتماعية, ومن هنا فإن بعض الآليات والمطالب النضالية تصبح أكثر وضوحا , فالسلاح الرئيسي للطبقة العاملة في نضالها هو الإضراب عن العمل كما أنه الآلية الأكثر فاعلية لتحقيق المطالب, لذلك فإننا نعتقد بشدة ان الدعوة لإضرابات عمالية علي مستوى المناطق الصناعية, أو الصناعات, للمطالبة برفع الحد الإدنى للأجور وصرف علاوة غلاء المعيشة وإعادة تأميم المصانع, وصرف إعانة بطالة للعمال العاطلين عن العمل وزيادة الدعم علي السلع الأساسية , من أهم آليات النضال ضد الغلاء والفقر, وبالطبع فإن الإضرابات لا تتحقق بمجرد التفكير فيها أو حتى الدعوة إليها, ولكن علينا الإنطلاق مما هو موجود بالفعل من الإضرابات المصنعية الجزئية, ومن الاحتجاجات العفوية للعمال والتي تحتاج إلي ربطها ببعضها البعض وتوحيد مطالبها عبر آليات تضامن ودعاية وتحريض نشطة, لا شك أن ذلك سيكون صعبا في ظل غياب نقابات مناضلة, ولكن لا يجب أيضا تجاه الأقلية النقابية في اللجان المصنعية المرتبطة بقضايا العمال والمجتمع, كذلك الطليعة العمالية خارج النقابات, إن الدر الطليعي للطبقة العاملة يمكن تفعيلة بمبادرات جريئة تجاه الطبقة العاملة والانطلاق من التحركات المتوفرة بالفعل وتطويرها, وخلق حالة تضامن واسعة في الحركة العمالية عبر تطوير أدوات الدعاية والتحريض كالبيانات والنشرات ولجان التضامن. إن الجماهير في الأحياء الفقيرة , والتي تعاني أشد المعاناة من الغلاء وإنخفاض الدخل تمثل القطاع الأوسع والأكثر خطوة عظيمة علي طريقة مواجهة الفقر, لذلك فإن بناء لجان شعبية في الأحياء لمواجهة الغلاء , تقوم بتنظيم الإمنتناع عن تسديد فواتير الكهرباء والغاز والاحتجاجات الجماهيرية ضد الغلاء والفقر وتطالب بزيادة الدعم, وتحسين الحكومات والمرافق, وتنظم أيضا مقاطعة الشركات التي ترفع أسعار السلع والخدمات والمرافق, وتنظيم أيضا مقاطعة الشركات التي ترفع أسعار السلع والخدمات, وتمارس التشهير والتحريض علي نطاق واسع ضد الغلاء عبر البيانات والملصقات والنشرات الجماهيرية. إن وجود حركة كهذه سيكون له أعظم الأثر في انتزاع حقوق الفقراء ولكن حركة تلك لا يمكن خلقها من العدم لا بد دائما من الانطلاق مما هو متحقق بالفعل, إن الغضب والرفض المتراكم لدى قطاعات الفقراء والكادحين يحتاج إلي أشكال لتنظيمة ليتحول إلي قوة وفعل, وتعد المبادرات القائمة بالفعل منطلقا ممكنا للبناء عليها إذا توفر الجهد والجدية الكافيان أو من أمثلة ذلك لجنة الدفاع عن الفقراء في المحلة لجان

المعاشات والتحركات الشعبية في الجيزة ضد فواتير القمامة والكهرباء, وغيرها من البدايات التي تحتاج إلي الدعم والتفعيل والتطوير. ولا يمكن تجاهل أن فقراء الريف هم الأكثر معاناة علي الإطلاق بالغلاء ولقد كانت حركة الفلاحين علي الاحتجاج والنضال ولا يمكن تجاهل ارتفاع أسعار مستلزمات الزراعة علي الفلاح الصغير وانخفاض سعر التوريد, والانخفاض الشديد للدخل العمالة الزراعية لانخفاض الأجر نتيجة للتعطل لفترات طويلة, إن تنظيم المؤتمرات الفلاحية والاحتجاجات المطالبة بدعم مستلزمات الزراعة للفلاحين الفقراء ورفع سعر توريد الحاصلات الأساسية, وتحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالزراعة بما يساوي الاحتياجات الأساسية بقيمتها الفعلية وعلي مدار العام هو جزء أساسي من النضال الجماهيري ضد الفقر والغلاء,وفي ظل معاناة الريف الفقير في مصر وخبرات النضال ضد تطبيق قانون الإيجارات فإن قابلية تنظيم الحركة الفلاحية وتطورها أصبحت أكبر من ذي قبل إن ربط النضالات الجماهيرية ببعضها البعض وتوحيد المطالب والحركة وتعميم الخبرات والآليات شرطا أساسيا للنهوض بالحركة واقترابها من أهدافها ومطالبها, وهو ما يستدعي وجود تحالف قوي ومتماسك بين القوى السياسية المناضلة والنشطاء السياسيين والنقابيين والعمال الطليعيين والقيادات الطبيعية في المصانع والريف والأحياء والجامعات وهنا نجد أنه من الضروري الإشارة إلي حركة 20 مارس من أجل التغيير, حيث تتميز حركة مارس بثلاث سمات تجعل آفاق تطورها أكثر رحابة من أي تحالف سابق بين القوى السياسية, أولا أن إنها كتحالف جبهوي بين قوى سياسية مختلفة تعبر عن درجة عالية من النضج والتطور لهذه القوى السياسية, قدرتها علي تجاوز الخلافات الفكرية والسياسية والانصهار أكثر في مهام نضالية متفق عليها, ثانيا تختلف حركة مارس عن أي جبهة تكونت في السابق في إنها لا ترتبط بقضية بعينها, مثل القضية الفلسطينية أو الحرب على العراق, أو قانون العمل, ولكنها تعتبر أن التغيير الشامل هو القضية التي تقوم بها حركة النضال في مصر, وهو يعبر عن إدراك عمق الأزمة التي يعيشها المجتمع وصعوبة الإصلاحات الجزئية وشكليتها وكذلك يعبر عن ثقة عالية في الجماهير وقدرتها علي الفعل ثالثا أن حركة مارس جاءت نتاجا للاحتجاج الجماهيري الضخم الذي أندلع ضد غزو العراق يومي 20- 21 مارس 2003 والذي قامت الجماهير فيه باحتلال ميدان التحرير ليوم كامل, وهي بذلك حركة امتلكت خبرة جماهيرية ونضالية غالية, وتختلف عن كافة اللجان التي تأسست لبناء حركة في إنها ناتجة عن حركة اندلعت بالفعل ولهذه الأسباب فإننا نرى أن حركة 20 مارس من أجل التغيير يقع عليها العبء الرئيسي في تنظيم النضال ضد الغلاء والفقر بالإضافة لكل الفاعليات والقوى لتي تنشط في هذا الاتجاه. إن هذا الفقر والغلاء والمعاناة التي يعيشها الفقراء لا يمكن ان تمر دون نضال ينتزع حقوق الكادحين ويحقق الحياة الكريمة لغالبية السكان, وعندما تصل المعاناة إلي هذه الدرجة وعندما يكون السبب في هذه المعاناة هو الاضطهاد والنهب والظلم الاجتماعي, فليس لدى الفقراء والكادحين ما يخسرونه الهم سوى الوقوف لساعات في طوابير الخبز أو لسنواتفي طوابير البطالة, ليس لدينا ما نخسره سوى معاناتنا. إن من يستطيع الوقوف لساعات في طوابير الخبز لساعات طويلة, يستطيع أيضا الوقوف في مظاهرة للمطالبة بحقوقه, إن من يقدم طلبات التعيين والتوظف لسنوات دون جدوى يستطيع أن يرفع مطالبة ويناضل من أجلها مع الملايين من الفقراء, إن الذين يستطيعون إنتاج كل ثروات المجتمع ويحققون أرباحا طائلة للمستثمرين, يستحقون حياة أفضل ويستطيعون تحقيقها. إن نضالنا جزء من نضال الفقراء والكادحين في أنحاء العالم ففي أنحاء العالم يوجد من ينهب ويوجد من يناضل ضد النهب, وهنا نستطيع إن نناضل ضد النهب, وهنا نستطيع ان نناضل ضد النهب وأن نحقق حياة أفضل إذا نظمنا صفوفنا وانتزعنا حقوقنا المشروعة والبسيطة إننا نعقد آمالنا علي نضال الكادحين والفقراء, هذا النضال هو الوسيلة الوحيدة لتخفيف تلك المعاناة.

الـــهـو امـش

1) تقرير التنمية الشاملة فى مصر (99، 2000) ص 282 مركز دراسات وبحوث الدول النامية نقلاً عن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
2) جريدة الوفد عددى 26، 27 / أكتوبر 2003.
3) جريدة الأهالى 22 / أكتوبر 2003.
4) جريدة العربي 8 / فبراير 2004.
5) نفس المصدر.
6) جريدة التجمع 18 يناير 2004.
7) جريدة الأسبوع 19 / يناير 2004.
8) جريدة الأهالي 18/فبراير 2004
9) رجع جريدة الأهرام 11 فبراير 2004 ص17.
10) Global Policy Network/http: Globalpolicymer wor R.org G PN global labor mar Ret database : Egypt / submittedby:
11) الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2002 ص222 مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام وراجع أيضاً تقرير البنك الندولى لعام 2000 ص58.
12) تقرير البنك الدولى، لعام 2000 ص58 وما بعدها.
13) الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان ص 92: عبد الخالق فاروق/ جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
14) الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان ص92 : عبد الخالق فاروق / جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
15) Glodal مصدر سابق.
16) خرائط الثروة والفقر فى مصر: أحمد السيد النجار جريدة العرب 8 فبراير 2004.
17) جريدة الأهرام 13 يناير 2004.
18) نفس المصدر.
19) الأهرام الاقتصادى 9 فبراير 2004.
20) نفس المصدر.
21) جريدة التجمع 18 يناير 2004.
22) الأهرام الاقتصادية 23 فبراير , 2004
23) تقرير التنمية الشاملة مصدر سابق ص 236: 238
24) نفس المصدر
25) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عام 2000 / 2001 (شن هجوم على الفقر) ص280.
26) الاتجاهات الاستراتيجية 2002 مصدر سابق.
27) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات التنمية فى مصر.
28) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.
29) مصدر رقم (10) ص286.
30) مصدر رقم (1) ص262.
31) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.
32) نفس المصدر
33) مصدر رقم 10 ص222، راجع أيضاً تقرير البنك الدولى عام 2000 ص58
34) تقرير البنك الدولى عام 2000 ص58، وما بعدها.
35) نفس المصدر نفس الصفحات.
36) جريدة أخبار اليوم 4 فبراير 2002 تحقيق جمعية عبد الصبور (كيف إرتفعت أسعار الشاى بدلاً من إنخفاضها).
37) مصدر رقم (13) ص261.
38) نفس المصدر ص147.
39) نفس المصدر ص233.
40) نفس المصدر ص265.
41) قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى: مدحت أيوب ص150، مركز البحوث العربية والإقليمية.

-

42) الأتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2000 مركز الدراسة الإستراتيجية الأهرام ص189.
43) مصدر 39 ص151.
44) مصدر (40) ص246 إلى 251.
45) نفس المصدر.
46) نفس المصدر ص258.
47) جريدة الأحرار 2003/2/27.
48) مصدر رقم 40 ص187.
49) نفس المصدر ص195، 196.
50) مصدر رقم 13 ص101.
51) جريدة الأهالي العددين 14، 21 يناير 2004.
52) تقرير القيمة البشرية 2001 ص184.
53) مصدر 39 ص26.
54) مصر تقرير التنمية البشرية 2003 مؤشرات التنمية على مستوى الأحياء والمراكز والمدن.

-